عنوان البحث:الصناعات الثقافية وعلاقاتها بالحفاظ على الهوية.

الباحثة:غادة ماجد محمد جلالى

أن الحفاظ على الهوية الثقافية يعتمد بشكل كبير على الصناعات الثقافية والأبداعية التى من خلالها تظهر ثقافات المجتمعات المختلفة،فان الصناعات الثقافية والأبداعية تجسد أشكالا لتعبير الثقافى بصرف النظر عن قيمته التجارية ويدخل فى الصناعات الثقافية(الحرف اليدوية) فهى مجالا ليس من الصناعات الثقافية بمعنها الدقيق فهى قد توسع مفهوم يشمل الصناعات (الأبداع)التى بدورها تقوم بالحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات

العربية.

لا احد منا يعرف بدايات الحرف اليدوية التقليدية التي دعت لها حاجات المجتمعات فاصبحت تلك الحرف احد ثوابت تراثنا العريق وكنز شعوبه التي لا يمكن ان ترحل من الذاكرة مهما مرت السنون.. وما شموخ الماضي الا اضاءة لحكاية الحاضر اختصر خطواتها الابتكارية الاولى الحرفي القديم وبداية خطوة الالف ميل كما هو معلوم خطوة.. لعل تحول الفن الحرفي

لمعادلة ثنائية جمعت ما هو قديم يضج بمعالم ايام زمان والحاضر الذي استمد من تقنية ومهارات عالية.

كما ان اهتمام الدولة بالحرف التقليدية المنعكس على تطور الصناعة في الاحساء وما ينتظر ان تحققه صناعة هذه الحرف عبر المهرجانات السياحية التي تشهدها الوطن العربى يدل دلالة واضحة على اهمية الحرف التقليدية فهي بلا شك من اهم روافد المهرجانات حاليا كما انها جزء لا يتجزأ من تراثنا في الماضي الذي يمكنه ان يصل الى درجة العالمية فكيف يمكن حماية القلة القليلة المتبقية من الحرفيين واستثمار حرفهم سياحيا وتطويرها واستغلالها كصناعة حديثة ذات معنى ومضمون يجمع بين جمال الماضي و الحاضر، لقد اشتهرت قديما بالصناعات اليدوية لكثرة الحرفيين بها والذين لا يزال معظمهم يمتهنها كمورد رزق له.. فالصناعة التقليدية احدى الدعائم الاساسية التي كانت ترتكز عليها البيئة الاقتصادية لالاف الاسر في الواحة رغم انحسار معظم الحرفيين وتناقصهم في الوقت الراهن، ومن ابرز الحرف فيها المصنوعات الذهبية والمصوغات والمجوهرات والفضيات مع صناعة الخناجر والسيوف والدباغة والخرازة والقطاطنة الندافون والنجارون كصناعة الابواب والنوافذ الخشبية من اشجار الاثل والنخل والزخارف والنقوش وصناعة الصناديق الخشبية والازياء والفخار لعمل الزير والصناعات السعفية كالقفاصة والحصر والخوصيات بانواعها وأشكالها المختلفة..

دور المراة فى الحرف والصناعات البيئية:

تستطيع المرأة كأم و ربة بيت ممارسة الحرفة في الأوقات التي تناسبها و في الأماكن التي تختارها أو حتى في منزلها مع انخفاض التكاليف للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلاً عن استخدامها في الغالب للتقنيات البسيطة غير المعقدة.

وكما هو معروف ايضا ان المرأة استطاعت ان تبدع في الصناعات اليدوية كما ترعى اسرتها وابناءها ومنزلها فمثلا

البدوية راعية الغنم تصنع بيديها الجبن والسمن والقرب وتغزل الصوف بينما نساء الريف انتجن صناعات تخدم حياتهن اليومية حيث صنعت الخوصيات (السعف) والسلال والمعاطف والفخار والنجارة والحياكة كتطريز الملابس والثياب والمساند والفرش وطحن الحبوب وتصنيع منتجات الالبان والتمر المجفف ومسح الخبز كخبز الرقاق وكل هذه الحرف تطورت لتواكب متطلبات العصر الحديث واغلبها بدأ يتلاشى رغم اقبال وحب الناس لهذه الحرف في المواسم والمهرجانات لانه تحمل معاني اصالة الماضي لذلك لايزال معظم منتجاتها تطلب الى الآن.

أهمية التاريخية لصناعات الحرفية:

ان الصناعات الحرفية لها اهميتها التاريخية والثقافية الاجتماعية فضلا عن الاساس الاقتصادي فمن الناحية الاجتماعية يمكن اعتبار الصناعات الحرفية من الصناعات الصغيرة فهي بالتالي تساعد على الحد من البطالة بالاستفادة من الشباب (ذكورا واناثا) واداء الاعمال احيانا في المنازل وكذلك كبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة وهذا بالطبع يعطي رافدا ماديا فضلا عن رفع المعنويات امام الناحية التاريخية فالتاريخ ملئ بمسميات الصناعات والصناع وتعتبر الآن افضل وسيلة تعبير عن هوية البلد الوطنية ومن اهم وسائل الحفاظ على التراث ونظرا لغزو الصناعة الحديثة انحسرت الصناعات التقليدية واصبح ينظر لها بانها اما تراثا تقليدا لا يجوز المساس به او ادماج ما يمكن دمجه في الصناعات الحديثة واهمال الباقي حتى يندثر او بنظرة شمولية باعتباره تراثا وصناعة توفر وظائف وتطويره ليلبي رغبة المستهلك وذوي الاهتمام.

الصناعات والحرف التقليدية وأهميتها لاقتصاد الوطن العربى:

تشكل الصناعات والحرف التقليدية في مختلف دول العالم ولدى مختلف الشعوب أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، وتولي حكومات تلك الدول، هذه الصناعات اهتماما كبيرا على الرغم من ان بعض هذه الدول هي دول صناعية كبرى ولديها صناعات حديثة عملاقة، إلا انها تجد في الصناعات التقليدية أهمية اقتصادية واجتماعية .

وتأتي أهمية هذه الصناعات التقليدية فى وطننا العربى من كونها تسهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وتخلق فرص عمل لشريحة كبيرة من مواطني تلك الدول ومصدرا للدخل القومي والفردي، وتجد اقبالا كبيرا من مختلف شرائح المجتمع خاصة وان هناك أسرا تعيش على تلك الصناعات والمهن والحرف التقليدية .

والوطن العربى احدى المناطق التي اعتمدت على الصناعات والحرف والمهن التقليدية وذلك خلال العقود الماضية ، وكانت تلك الصناعات توفر متطلبات حياتية مهمة لأفراد المجتمع ، إلا ان هذه الصناعات وكذلك الحرف والمهن تعاني من الانقراض والاندثار في ظل الطفرة الاقتصادية وغياب اهتمام الدولة والحكومات المحلية بها، ثم لهجرة أصحابها ولا سيما أهل الريف والالتحاق بالوظائف الحكومية الإدارية والمدنية، وذلك في المدن الرئيسية .

لقد مارست الأجيال الماضية هذه الحرف والمهن وأقامت هذه الصناعات التقليدية اعتمادا على أساليب تقليدية ومعارف وخبرات توارثتها من الأجيال المتعاقبة وأضافت إليها من فكرها من منطلق تطويرها لتكون منافسة كما انها لم تكن تحتاج إلى شهادات علمية أو مؤهلات وخبرات فنية أو رأسمال كبير، كما هو الأمر بالنسبة للصناعات في وقتنا الحاضر، ولم تكن يحتاج ممارسوها إلى رخصة تجارية أو موافقة جهات رسمية، بل انها كانت تحظى باهتمام حكومي لكونها تمثل دخلا للأفراد ثم دخلا للحكومات المحلية من خلال الضرائب المفروضة عليها، هذا اضافة إلى توفر المواد الأولية لتلك الصناعات وبعض المواد التكميلية أو الداخلة فيها تجلب من أسواق خارجية، وكانت تستوعب شرائح مختلفة من أفراد المجتمع للعمل فيها وتسد احتياجات المجتمع الأساسية، وتشكل أهمية اقتصادية في الاقتصاد الوطني .

لقد جاءت أهمية الصناعات التقليدية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لا لكونها تغطي متطلبات المجتمع واحتياجاته فحسب ولا لكونها تشكل مصدرا للدخل القومي أيضا وإنما كانت مرتبطة بالنشاط الاقتصادي ولا سيما البحري) كصناعة المراكب الصغيرة والشباك والنشاط التجاري والبحري وصناعة السفن بأنواعها) ثم بالحياة اليومية كصيد السمك والزراعة والرعي والثروة الحيوانية، ثم الصناعات التقليدية الأخرى الخيام والسجاد والأدوات المنزلية، والصناعات الغذائية ثم الملابس والمنسوجات والاكسسوارات وأدوات الزينة النسائية ثم السيوف والخناجر، والعديد من الصناعات التقليدية وكذلك المهن والحرف الأخرى .

وعلى الرغم من بساطة تلك الصناعات سواء في تركيبتها والأدوات المرتبطة بصناعتها إلا انها كانت تجسد اضافة نوعية في الاقتصاد آنذاك الذي كان يتسم بقاعدة الانتاجية العريضة والمتنوعة على عكس ما هو عليه، من ناحية أخرى تأتي أهمية هذه الصناعات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من كونها قد خلقت فرص عمل لشريحة كبرى من القوى العاملة المواطنة خاصة والوافدة عامة، وشملت هذه الصناعات مختلف أفراد المجتمع على مختلف أجناسهم (رجال ونساء) وأعمارهم (صغار وكبار) ومستوياتهم العلمية (المتعلم والأمي) وجعلت

منهم أفرادا منتجين وفاعلين ومنتمين من أجل خدمة اقتصاد وطنهم، ومتعاونين في تقديم العون والدعم المادي لحكوماتهم المحلية للقيام بواجباتها ووظائفها .

ولكن بسبب الاكتشافات النفطية وهجرة العمالة الحرفية والمهنية لهذه الصناعات والمهن والتحاقهم بوظائف ذات دخل مرتفع، ثم لعدم الاهتمام الحكومي بها،وغياب التخطيط الصناعي وغياب رؤية أو استراتيجية التنمية الاقتصادية في الدولة، ثم تغير نظرة المجتمع لهذه المهن والحرف ثم للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة بترك أبواب الاستيراد مشرعة أمام الصناعات الأجنبية وغياب الحماية الصناعية المطلوبة لكل هذه الأسباب والعوامل اندثرت هذه الصناعات وانقرض الجزء الأكبر منها .

واليوم الذي أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من تحديات شديدة الأثر سواء من حيث معدلات نمو واستقراره وتنميته أو من حيث تركيبته الاقتصادية الضعيفة والمحدودة وفي ظل تفاعل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ثم المستجدة من العوامل الخارجية فإن الانعكاسات سوف تكون خطيرة ومباشرة على الاقتصاد الوطني الذي ارتفعت درجة حساسيته ودرجة ارتباطه الخارجي خلال السنوات الأخيرة وضحت من خلال الصدمات التي تعرض لها والهزات الخارجية التي أثرت فيه بشكل كبير وبالتالي الحكومات المحلية مطالبة بالاضطلاع بمسئولياتها والقيام بدورها الحقيقي في ترميم الاقتصاد الوطني وبالتالي المجتمع من خلال اجراءات اصلاحية لاحداث تنمية اقتصادية واجتماعية يكون الاهتمام بالصناعات التقليدية أحد محاورها الأساسية واضلاعها الرئيسية للحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات الوطن العربى.

واذا كانت الحكومات المحلية تخطط لزيادة معدلات النمو الاقتصادي لتواكب الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتعمل على تحقيق اصلاحات اقتصادية فإنه يتحتم عليها الاهتمام بهذه الصناعات وتنميتها خاصة وان هذه الصناعات تحقق ما يلي: ـ توفير فرص عمل لشريحة من المواطنين الذين يعانون من بطالة من شأنها أن تشكل قلقا حقيقيا وصداعا مزمنا على الصعيد الامني والاجتماعي والاقتصادي، وسوف تزيد درجة القلق والصداع خلال السنوات المقبلة في ظل العشوائية التي تشهدها سوق العمل وغياب التنمية البشرية أو التخطيط البشري، كما ان الاهتمام بتنمية هذه الصناعات من شأنه أن يحقق الاستقرار الاجتماعي والنفسي وتوفير أسباب الحياة الكريمة لشرائح من أفراد المجتمع ككبار السن من الجنسين، وكذلك شريحة المتقاعدين بعد ان أصبحت أعدادهم في تزايد وهم في كامل الاستعداد للعمل، وكذلك شريحة المعاقين القادرين على العمل، وبالتالي ومن خلال هذه

الصناعات يمكن تحويل هذه الشرائح إلى عناصر منتجة وفاعلة في المجتمع الاقتصادي، فضلا عن تحسين المستوى المعيشي وزيادة دخل هذه الشرائح .

الدور الذى تلعبه الصناعات فى تشجيع المواطنين على الاستقرا رفى الاماكن التى ينتمون اليها:

يمكن لهذه الصناعات أن تشكل اضافة نوعية في اطار التخطيط نحو توسيع قاعدة الانتاج في الاقتصاد الوطني، وتسهم في امتصاص الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد خلال السنوات المقبلة، وتمكنه من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المستقبلية .

يمكن لهذه الصناعات في حال اقامتها في المناطق النائية والقرى أن تشجع المواطنين على الاستقرار في مناطقهم دون أن يضطروا للهجرة إلى المدن ومن هنا يمكن تخفيف الضغط السكاني وكذلك المروري على المدن بالدولة لا سيما بعد أن أصبح للضغط السكاني هذا تداعيات وآثار كبيرة على المجتمع .

يأتي الاهتمام بهذه الصناعات من منطلق أهمية توطين الاقتصاد الوطني من حيث توظيف رؤوس الأموال الوطنيةوالقدرات البشرية المواطنة من أجل تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الخاص كي يصبح الاقتصاد ذا هوية وطنية فعليا .

يأتي الاهتمام بهذه الصناعات انسجاما مع التوجهات الأخيرة في تبني المشاريع الصغيرة حيث ان تنمية هذه الصناعات إنما يعزز المسار نحو انجاح المشاريع الخاصة وتشجيع صغار المستثمرين لتساهم تلك المشاريع في تحقيق قاعدة اقتصادية وطنية وترجمة أهداف صغار المستثمرين إلى واقع ملموس وحقيقي. إن انشاء ورش صناعية صغيرة تساهم فيها الحكومات المحلية في اطار خطة على مستوى الدولة ويكون لوزارة العمل والشئون الاجتماعية من خلال مشروع الأسرةالمنتجة، إنما يترجم توجهات الوزارة وأهدافها في تمويل الأسر المتلقية للمساعدات الاجتماعية إلى أسر منتجة تحصل على رواتب وأجور بدلا من المساعدات الاجتماعية وهذه المشاريع من شأنها أن تحقق أهداف الوزارة في هذا الجانب .

إن تنمية الصناعات التقليدية تحتاج إلى تضافر جهود مؤسسات اقتصادية واجتماعية عديدة سواء على صعيد الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية، فعلى وزارة التخطيط وبالتنسيق مع الوزارات المعنية كوزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية والصناعةأن تخطط لهذا المشروع الكبير في اطار رؤية مشتركة مع تلك الوزارات والمؤسسات، وعلى الدوائر الحكومية المحلية

كدوائر الاقتصاد وغرف التجارة والصناعة وبلديات الدولة أو مختلف مؤسسات القطاع الخاص أن تتعاون مع المؤسسات الاتحادية في ترجمة الخطط الرامية لتنمية مشاريع الصناعات التقليدية وكذلك على المصارف التجارية ولا سيما الوطنية أن تسهم بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تمويل هذه المشاريع إن التحديات الراهنة سواء الخارجية أو الداخلية تتطلب من مختلف مؤسسات الدولة وقطاعها الخاص أن تتعاون من أجل تجاوزها ومن أجل صياغة اقتصاد وطني صلب وقادر على امتصاص الصدمات وتجاوز المعوقات .

فإن الصانع التقليدي يعتبر بشكل عام كل شخص طبيعي يمارس نشاط رئيسي ومستمر ذو طابع يدوي في طريقة الإنتاج أو التحويل أو في مجال تقديم الخدمات، وتبعا لهذا فإن الصانع التقليدي هو ذلك الشخص الذي يشتغل بشكل يدوي ويتوفر على تكوين مهني سواء عن طريق التلقين من طرف معلم أو عن طريق احتراف نفس الحرفة لمدة طويلة، ويمارس هذا الشخص النشاط لحسابة الخاص بمفرده أو بمساعدة أفراد آخرين، كما أن وحدة الإنتاج لا تتعدى عشرة مستخدمين/متعلمين مساعدين، يهتم هذا الشخص شخصيا بالإنتاج والتسويق

يمارس هذا النشاط بمقر وحدة الإنتاج أو بالبيت، كما يستطيع هذا الشخص أن يقوم ببيع بشكل تكميلي بعض المنتجات الحرفية التي لم يقوم هو بإنتاجها على أساس ألا تحول هذه العملية لحرفته الرئيسية في حين يتم تعريف حرف الصناعة التقليدية وفي محاولة لتحديد مجالها، بالصيغة السلبية، بمعني أن الصناعة التقليدية هي:" كل نشاط غير فلاحي وغير صناعي"، ويبقى هذا التحديد الذي يخرج قطاع عن المجال الصناعي غامضا إلى أبعد الحدود خاصة في إطار السياق الاقتصادي ، الذي يجعل من قطاع مجال واسع يغطي مجموعة من الأنشطة ذات تنوع كبير لحد عدم الانسجام في بعض الأحيان. وعموما ومهما اختلف وتعدد تعريف الصانع التقليدي، فإن نمط الإنتاج في فى الحرف اليدوية يقوم بالأساس على معطى العمل اليدوي في جانب مهم منه، والأمر الذي يجعل عملية الإنتاج ترتبط بالقدرات والمهارات الشخصية للصانع والمساعدين له، واستجابة لتأثير هذا المعطى نجد أن الصانع التقليدي سواء الفردي أو المقاول البسيط يلجأ لاستراتيجيات مختلفة لتلبية شرط العمل اليدوي منها:

الاعتماد على اليد العاملة العائلية:

تحتل الحرف اليدوية والصناعات التقليدية قديمها وحديثها مساحة واسعة من التراث الاصيل، حيث تعتبر شعلة لمنارتها في العصور الخالية ومنظرا لحضارتها بين الامم. وقد استمرت الحرف والصناعات تتجلى حتى في وقتنا الحاضر، وتحظى الصناعات التقليدية والمشغولات اليدوية بشهرة واسعة على مستوى منطقة الوطن العربى حيث تمكنت من منافسة غيرها من الأصناف والصناعات التقليدية.

الصناعات التقليدية رمز الأصالة:

وتعد الصناعات التقليدية رمزا لأصالة حيث يحرص المواطنين على وجودها في كل بيت، الى جانب وجودها في المناسبات الرسمية والوطنية، كاحتفال عيدي الفطر والاضحى المباركين والاعياد الوطنية والاعراس وغيرها. كما يحرص السائح قبل مغادرته أرض الوطن العربى أن يحمل معه شيئا من هذه المصوغات والصناعات التقليدية ليقدمها هدية لأهله وأقاربه.

ركيزة للدولة العصرية:

رغم التطور والتقدم الذي حققه الوطن العربى في كل نواحي الحياة الا ان الحفاظ على التراث الاصيل شكل ركيزة اساسية للدولة العصرية وملحمة من الملامح المجيدة للمجتمع باعتبار ان التراث عنصر اساسي في تشكيل الهوية الوطنية وقد امتد الاهتمام بالتراث الى العناية بالحرف الوطنية التقليدية والحفاظ عليها رغم التطور الهائل في ادوات ووسائل الإنتاج.

توثيق الصناعات الحرفية للحفاظ على هوية المجتمعات:

تمثل عملية تسجيل وتوثيق الصناعات الحرفية في كل مناطق الوطن العربى خطوة ضرورية للحفاظ على هذه الصناعات والعناية بالعاملين فيها وشكلت ركيزة هامة لبلورة استراتيجية وطنية للنهوض بالحرف التقليدية وبالصناعات الحرفية خاصة وانها أصبحت احد عناصر الجذب السياحي عبر الاسهام في كثير من المعارض التي يتم تنظيمها داخل الوطن العربى وخارجها. كما ان من المهم صقل مهارات القائمين على هذه الحرف وتشجيعهم وتنظيم دورات متخصصة لهم وشراء إنتاجهم الحرفي وإقامة المعارض للتعريف به وتسويقه. الى جانب انشاء

مراكز التدريب للحرف الوطنية في كل من بهلا وسائل وصور لتعليم المواطنين هذه الحرف لانتاج مواد الحرف الوطنية التي تجد اقبالا متزايدا عليها من المواطنين والسائحين على السواء

الحرف التقليدية بين البراعة والأبداع:

برع المصريين منذ قديم الزمان في اتقان صناعاتهم التقليدية وكانوا يصدرونها للخارج، بعضها يبيعونها والاخرى يقومون بمبادلتها بسلع وبضائع أخرى، ويحرصون حتى اليوم على اقتناء العديد من المشغولات الفضية التي تحظى باهتمام كبير من قبلهم. ويسعى الزوار والسياح العرب منهم والأجانب بشكل خاص للحصول على بعضها على سبيل الذكرى. وتأتي صناعة الخناجر والسيوف كأحد الملامح الوطنية التراثية والحضارية وهي تحمل مدلولات جغرافية وأبعادا ورموزا ثقافية وتاريخية كمنطقة عاشت ظروفها وحقبها التاريخية الصعبة في وقت من الأوقات.

بعض نماذج الحرف التقليدية :

النسيج:

وقد عرف صناعة النسيج من العصور القديمة، وعرفت هذه الصناعة عند اهل أسيوط بصناعة السدو عن طريق غزل صوف الاغنام او الماعز، واستطاع البدوي ان ينسج الصوف والشعر ليبني بها مسكنه، واشتهرت نساء الصعيد ايضا بعمل الزرابيل من صوف الاغنام كما عملت على نسج زانة الجمال عن طريق المغازل وهي الغرض، والبداد والسيح والخطام والشداد والشملة والمحوي والكفال. وقد اشتهرت محافظة أسيوط بصناعة الوزار والعمائم.

الحلي والفضيات:

اما الذي يقوم بصناعة الحلي فيعرف (بالصائغ) ، وهي من الصناعات ذات المردود الاقتصادي الجيد ، وتعتبر منطقة الحسين من اهم مراكز صناعة الحلي كغيرهامن مناطق مشابهة فى بلدان الوطن العربى ، ويشتهر صناع الحلي والفضة بصفة خاصة بالنقوش الدقيقة للزهور اما الاشكال الشائعة فهي سلاسل من الجواهر اما مقطوعة من لوح فضي او منقوشة بأشكال الهندسية.

وتعتبر الحلي والفضيات من أكثر الصناعات التقليدية شهرة وإتقانا حيث عرف المصريين هذه الصناعات منذ القديم وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمناسبات الاجتماعية كالأعراس والأعياد وتأتي كاحد أساسيات زينة المرأة في الزواج والمناسبات السعيدة إضافة إلى انها كانت تمثل قيمة اقتصادية نظرا لكونها من الصناعات التي يعاد تصنيعها لذلك كانت ترتبط بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع المصرى ارتباطا بالوضع الاجتماعي والحلي متمثلة في زينة المرأة كالمراية والخواتم والتي تؤكد وتكرس لموروث بيئي واجتماعي يعتز به المصريين ولا يزالون يحافظون عليه حتى وقتنا الحالي مع ادخال كثير من التجديد عليه.

وتعتبر الصناعة الفضية من أقدم المهن التي مارسها الإنسان عبر الحقب الزمنية، وبيع وعرض المقتنيات الفضية والأحجار الكريمة في المحلات الشعبية والتجارية، وهي من المهن الحرفية التي تتوارث بين الابناء والاباء والاجداد، وتعتبر من المهن المربحة التي تحتاج إلى خيال واسع ومعرفة بمتطلبات الجمهور من الأدوات الفضية والذهبية حيث يستمع الجمهور عن كثب لمعرفة الأشياء التي يرغب بشرائها وكذلك الباعة يحرصون دائما على جلب ما هو افضل للمشتري دون تردد من مختلف الأنواع ، والتي ترضي اذواق الناس وتحظى بقبول كبير لدى الزبون، وكيفية معرفة ما تطلبه النساء وما يريده الرجال من تلك الأدوات الفضية والإكسسوارات.

نموذج لبعض الأسواق القديمة التى تساعد على الحفاظ على هوية الحرف التقليدية للوطن العربى:

سوق مطرح نافذة للتجمعات:

ومنذ قديم الزمن أتت علاقة الناس بالأسواق القديمة منها والحديثة لتجسيد الرغبة المشتركة في الحياة وتبادل المنافع التي تؤدي إلى التجمعات البشرية التي شكلت في ما بعد نواة القرية والمدينة، وكانت الأسواق ولاتزال صورة للتآلف الإنساني بين الناس الذي يأتي وجودها ضمن إطار التجمعات البشرية لتوفير الالتقاء وتبادل المنفعة التجارية والمعيشية. ويعتبر سوق مطرح الذي يعد أحد الأسواق الشرقية التراثية في سلطنة عمان إذ يتميز بممراته

الضيقة والمتعرجة والمسقوفة بالخشب أو الحجارة، وترتفع الحوانيت التي تتوزع على جانبي الأزقة عن الأرض بدرجات صغيرة، وعادة ما تكون لها أبواب خشبية، ويعج السوق بالحركة والنشاط التجاري وتنبعث منه روائح العطور الزكية كاللبان والبخور والعطور العربية، كما تتوافر به منتجات الحرف اليدوية كالحلي الفضية والذهبية والخناجر والدلال والأواني النحاسية والسيوف والبنادق القديمة بالإضافة إلى المنسوجات المطرزة بالنقوش العمانية الزاهية كما تباع أيضاً الحلوى العمانية والأواني الفخارية.

أما بالنسبة للبضائع فكان البيع في السوق المذكور قبل مئات الأعوام يقتصر ككل الأسواق على الأسماك والمحاصيل الزراعية والأقمشة، ومن ثم تمت إضافة الفضيات والحلي والخناجر والألبسة العمانية والتذكارات لإنعاش السوق،فأصبح يتوافد عليه السياح من كل انحاء العالم، وقد تمت الإضافة به بعض الحاجيات المتطورة كألعاب والالكترونيات والعطور والألبسة الجاهزة، ونجح ذلك في استقطاب الجماهير العمانية وتحول السوق إلى سوق أكثر حيوية يأتيه العمانيون من كل صوب وخصوصا في الأعياد للتمتع بكل ماهو جديد، وأصبح السوق منذ قديم الزمان إلى عصرنا الحاضر جزءا مهما في حياة العمانيين ففيه يجدون فرصة تجمعهم دون سابق موعد للتحاور في شتى الأمور الاقتصادية والرياضية والثقافية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الهدف الأساسي لتوجههم إلى السوق وهو التسوق وشراء ما يحتاجون إليه، ويعتبر سوق مطرح "سوق الظلام" من أكثر الأسواق المعروفة والمشهورة الذي يقع خلف الشارع البحري (الكورنيش) على البحر في قلب العاصمة العمانية مسقط وتحديدا في مدينة مطرح وفيه يجد أي متسوق ضالته التي يبحث عنها سواء كان سائحا أو مواطنا أو مقيما فالسوق ذو طابع تراثي أصيل يلفت نظرك فيه تلك التشكيلة المتنوعة من البضائع التي تكتظ بها ممراته الضيقة وأزقته الملتوية التي تعج بالمتسوقين طيلة أيام العام، وسوق مطرح يعتبر من أقدم الأسواق العمانية على الإطلاق حيث بني عام ١٩٢٥ تقريبا، ويوفر كل الأشياء كالملابس والأواني والعطور والخناجر وغيرها.

أقدم أسواق مسقط:

يشتهر السوق بصغر حجم المحلات التجارية به وسمي بسوق الظلام أو سوق المظلات لأنه من أقدم الأسواق في مسقط وأكثر مكانا تجد فيه متعة التسوق، ويعد المكان الذي يقصده

الناس لشراء حاجياتهم بطريقة مريحة وممتعة حيث تصبح فيه مهمة التسوق رحلة رائعة تنقل المتسوق من حالة الرتابة وقلة النشاط إلى جو الإثارة والحيوية.

وأكثر ما يميزه أن الزائر منذ دخوله إلى ساحة السوق تستقبله تلك الروائح الزكية التي تنبعث من متاجر العطور التي تمتلئ بها أزقته ممزوجة برائحة البخور واللبان العماني المعروفة.

وفي الجانب الأخر من السوق تجد سوق البهارات وحاجيات النساء وتشكيلات واسعة من البضائع الأخرى المختلفة، وما يميز سوق الظلام عن الأسواق الأخرى بسلطنة عمان انه كانت ترسو فيه السفن التجارية القادمة من الهند على المرسى القريب من البحر لتفريغ البهارات والملابس والأرز وغيرها من السلع والبضائع بالإضافة إلى شحن المنتجات العمانية من البسور والبخور والتمور والليمون المجفف وبضائع أخرى.
إن حياة العمانيين لا تختلف في الزمان والمكان وسيظل سوق مطرح له طابعه الخاص.

وعلى الرغم من أن الثقافة والسياحة تعطيان الانطباع بأنهما حليفتان بالطبيعة، إلا أننا نلاحظ مع ذلك وجود جهل تام ومتبادل بكل ما يتعلق بالحاجيات والحقائق ورهانات كل طرف من الأطراف.

المجهود المطلوب بذله يكمن إذن في إيجاد قنوات للاتصال من أجل توفير الظروف الملائمة لتواصل متبادل بين السياحي والثقافي وسن سياسة المتاحف والمعارض للتعريف بأنواع المنتجات الحرفية، وإقامة منصات لأمهر الحرفيين في المهرجانات، لاستعراض كفاءاتهم وتقريبها من المواطنين، خاصة وأن دراسة أنجزتها المفوضية الأوروبية أظهرت بأن ٢٠% من السياح يشكل الجانب الثقافي أحد أهدافهم الاساسية، في حين أن ٦٠% منهم تشكل الثقافة هدفا جوهريا في تنقلهم.

ومن خلال هذه المعطيات، اصبح واضحا أنه إذا كان هناك قطاع يرتبط مصيره ارتباطا وثيقا بمصير السياحة، فهو قطاع الحرف التقليدية: ذلك أن الزائر الأجنبي، ايا كان نوع السياحة التي يمارسها، قلما يغادر البلاد دون أن يحمل معه تذكارا لا غنى عنه. وتشير أكثر الدرسات التي أجراها الخبراء حول مرجعية قطاع الحرف التقليدية وعلاقاته بالسياحة، أنهما معا يعدان من العناصر الأساسية في التراث الحين وفي الثقافة عموماً، وأن وجودهما وبقاءهما أمران

حيويان للحفاظ على الثقافة، شريطة التكيف مع متطلبات العصر، دون التفريط في مميزات الأصالة.

واليوم، وإضافة إلى القيمة الثقافية التي تتطبع بها الحرف التقليدية من حيث هي إبداع إنساني جدير بالتأمل والانتباه والمحافظة، ارتبطت هذه الحرف بالنشاط الاقتصادي السياحي للمدينة، وتقاطع مطلب تطويرها مع آفاق التنمية المحلية والوطنية.

ونتيجة لما تزخر به مدينة فاس، وما تتوفر عليه من إمكانيات ثقافية – سياحية مهمة، فقد تم تصنيفها من طرف منظمة اليونسكو، كتراث إنساني عالمي سنة ١٩٨٠، وذلك كأول موقع ثقافي مغربي، وقد نتج عن هذا الإعلان بداية الشروع في انقاد المدينة العتيقة، والذي بدأت تظهر آثاره في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياحية، كما ساعد هذا التصنيف على إعطاء مدينة فاس مخططا دائما للإنقاذ وإعادة الاعتبار، ووفرر لها عناصر دعم إضافية على الواجهة السياحية، لتصبح قبلة للزوار من كل أنحاء العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن تهيئ مخطط الانقاد هذا تطلب جلوس الفنان إلى جانب المثقف، والفندقي إلى الكاتب والمستثمر السياحي إلى التاجر، والمرشد السياحي إلى الجغرافي، والمختص في الشؤون الاقتصادية، وهكذا تمكنت هذه النخبة من مزاوجة السياسي بالفحص الاقتصادي والمقاربة الثقافية بالإضاءة الانتروبولوجيا، والزيارة الميدانية بإكراهات التحديث والتمدين، وضرورة لجمها بواجب الحفاظ على الخصوصيات المعمارية والثقافية.

وبتكاتف جهود هذه النخبة من الخبراء والمهتمين، ومع المخطط الأفق الثقافي – السياحي الجديد للمدينة، والذي سرعان ما أثر إيجابيا في تطور العديد من المجالات والديناميات السوسيو – اقتصادية، كما منح للمدينة إشعاعاً قويا مكنها من أن تصبح أحد الاقطاب السياحية المهمة في المغرب.

ولعل ما هيأ المدينة لتتبوأ هذه المكانة، هو ذلك الكم الهائل من المكونات التراثية والتعابير الثقافية، والإنتاجات الحرفية الفنية التي تشكل قاعدة بناءة لقيام نهضة سياحية قوية بالعاصمة العلمية، نهضة ترتكز على احترام هذه القيم وتطوير هذه الإمكانيات، وتوظيفها بشكل إيجابي في إطار مشروع ثقافي – سياحي – إنتاجي متكامل ومندمج، يهدف إلى حماية هذا التراث واستغلال الجوانب الإيجابية فيه، وإحداث منافع وقيم إضافية تفيد المدينة وساكنتها.

وكما أسلفنا، فإن السياحة الثقافية تشكل منتوجا سياحيا رئيسيا في السياحة العالمية، وتحظى على المستوى الوطني كذلك بنفس المكانة، رغم المنافسة الشديدة التي أخذ يفرضها تطور المنتوجات السياحية الأخرى، كالسياحة الشاطئية والرياضية والطبيعية (أو البيئية) وغيرها من أنواع السياحة. كما أن نمو السياحة العالمية، وتوجه الدول نحو الانخراط في نظام العولمة، سوف يرافقه تزايد الطلب على المنتوج السياحي الثقافي والتراثي لدى مختلف شعوب العالم.

التراث لا يعني الأشياء المادية الملموسة فقط، كالشواهد الأثرية التي ما زالت منتصبة القامة، تلوح لنا هنا وهناك، أو ما تحتفظ به خزائن المتاحف من مخلفات الماضي المادية، وتمثّل بقايا جسد الأمة ومكوناته التاريخية، بل هو أيضاً الروح المتنقلة في وجدان أفراد الأمة، وما اعتادوا عليه من فنون تعبيرية، وأدائية، وتشكيلية، والتي تشكّل سلوك أفرادها وتصنع ذوقهم وثقافتهم، وتربطهم برباط وثيق بجذورهم وأصولهم. التراث ببساطة هو التاريخ الحي، هو الدماء النابضة في العروق، هو الأمس واليوم والغد.

والتراث، بشقيه المادي والروحي، أو المادي والشفهي، له قيمته، وأهميته، التي لا يتفاداها وعي فبالإضافة إلى كونه يتصل بشخصية الأمة، ويعبر عن أصالتها وتميزها، ويحدد مستواها في الذوق والحس الإبداعي، ومدى ما وصلت إليه من تحضر، فإنه في الوقت نفسه، يخدم قضاياها، فيعزز قوميتها، ويعمّق الهوية والانتماء لدى أفرادها، ويحفظ لها وعيها، ويصون لها خصوصيتها.

هذا التراث؛ المادي وغير المادي، يتعرض، وبصورة مستمرة، للعديد من الأخطار والمهددات التي تهدد هويته أو تعرضه للتشوه والتلف وطمس معالمه. ولكل قسم من أقسام التراث مهدداته. وغالباً ما تكون المخاطر والمهددات تتناسب وطبيعة التراث ذاته، فأغلب مخاطر التراث المادية هي مخاطر ومهددات مادية وتأثيراتها المتلفة ملموسة وظاهرة للعيان. فالتراث المادي، الثابت منه في مكانه، لكبر حجمة وثقل وزنه وغالباً ما يكون في صورة تراث معماري وعمراني، أو المنقول السهل نقله من مكان لآخر وغالباً ما يكون من مقتنيات المتاحف من التحف الصغيرة، يتعرض لأخطار طبيعية وبشرية قد تؤدي إلى دماره أو ضياعه واندثاره، وقد تؤدي إلى تلفه وتشوهه. وتشكّل الأخطار البيئية تحدياً كبيراً في الحفاظ على هذا التراث؛ لما تسببه من مشاكل يصعب حصرها ومخاطر لا سقف لخطورتها ومنها: الزلازل، والسيول، والأمطار الشديدة، وتفاوت معدلات الرطوبة والحرارة وتغيرها بين الارتفاع والانخفاض. وهي مخاطر ومهددات لا تقل شأناً عن المهددات والمخاطر البشرية التي توازيها في التأثير المدمر والمتلف على موارد التراث المادي. وتتفاوت المخاطر البشرية بين الأقل تأثيراً والأعلى

خطورة، لتبدأ بالإهمال وقلة أو انعدام الوعي بالتراث وما يترتب عليه من سلوكيات وتدخلات بشرية خاطئة. فتأخذ هذه التدخلات أشكالاً عدة منها انتشار كافة أنواع الإسكان المتطفل، والهامشي في العديد من المناطق والمواقع التراثية، وزحف المستوطنات البشرية التي تتصف بكثافة سكانية عالية بحدودها. وقد يتسبب الإنسان، عن قصد أو غير قصد، في إحداث حرائق تسبب أضراراً بالغة بمواد التراث. كما تعدّ الحروب، التي تنشب بين الدول، أو النزاعات المسلحة والأهلية بين أبناء الشعب الواحد، من أخطر ما يلحقه الإنسان بالتراث الثقافي، لما يصاحبها من عنف، وتدمير، وإلحاق أضرار بالممتلكات التراثية المختلفة. وقد يشكّل التطور العمراني والاقتصادي وقيام المشروعات الوطنية خطراً أيضاً على التراث الثقافي فتُقدم السلطات، أو الأفراد، في حالات معينة، على هدم المباني التاريخية أو تغيير معالمها لتنفيذ توجهات خدمية واقتصادية للمجتمع. كما يندرج تحت الأخطار البشرية ما يقع فيه القائمون بالحفاظ على التراث من أخطاء نتيجة قلة الخبرة أو التدريب والدراسة، سواء كانت هذه الأخطاء في طريقة وأسلوب التعامل والحفاظ ذاته أو في المواد المستخدمه في ترميمه وصياته.

التحديات التى تواجه تراث الوطن العربى:

كما أن هناك من المخاطر ما يشكل تهديداً للتراث غير المادي فينتقص منه، أو يغير فيه، أو يشوهه، وقد ينهي بقاءه، ولعل أهمها العولمة، والتطور المطرد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل العولمة التحدي الكبير للتراث والخصوصيات الثقافية بل وللثوابت الحضارية للأمة، مثل: الدين، واللغة، والتاريخ، والعادات، والتقاليد، والأعراف. وتتمثل آثارها السلبية في نشر أفكار وسلوكيات من شأنها تمزيق الولاء للقيم التراثية، وقطع صلة الأجيال الجديدة بماضيها وتراثها، وإحلال أفكار وولاءات جديدة غريبة على الأمة. وتكون النتيجة بروز ظاهرة التبعية الثقافية وفصل الشعوب عن هويتها وخصوصيتها، وذوبانها أو نصهارها في ثقافات غريبة عليها مما يترتب عليه جيل مشوه ثقافياً لا ينتمي للأرض التي يحيا عليها. كما تلقي العولمة بظلالها المشوهة على كثير من الحرف الشعبية التقليدية في كثير من المجتمعات، فينحسر مجال شيوعها، وتضعف قوتها التنافسية. ومن أمثلة هذه الحِرَف اليدوية: حرفة السدو أو صناعة السجاد اليدوي، وصناعة الفخار، وحرفة خراطة الخشب أو الحفر عليه، وهي حرف ترتبط ارتباطاً تاريخياً، وجغرافياً، واجتماعياً، ونفسياً بالمجتمع. وتؤدي العولمة والمتغيرات الخارجية إلى تفوق المنتجات الوافدة عليها وبالتالي انحسارها أو اندثارها.

وبالإضافة إلى العولمة يلقي تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية السريع والمطرد بظلاله القاتمة على التراث الثقافي غير المادي للمجتمع. فقد أصاب كثيرٌ من مفردات التراث الثقافي

الضياع، والاختفاء أو التغيير، والتحول. وشمل ذلك على سبيل المثال اختفاء بعض الحرف التقليدية أو التهديد باختفائها من حياتنا المعاصرة، مثل: حرفة صيد اللؤلؤ، وحرفة السدو أو النسيج على النول اليدوي، والحدادة، وصناعة النحاسيات، وصناعة السلال من الخوص، والتطريز أو الحياكة اليدوية، وصناعة الزجاج الملون، والفخار، وأشغال الخرز،... وغيرها.

كما أن هناك من العادات والتقاليد، التي تربى عليها أفراد المجتمع، جاءت الحياة المعاصرة بتطورها وحداثتها لتقضي على كثير منها، وتحوله بشكل أو بآخر؛ فقد حلّ المذياع محل «الحكواتي»أو (الراوى) في المقاهي، وجاءت السينما لتشدّ إليها قسماً من رواد المقاهي وتقضي نهائياً على «خيال الظل» وصندوق الدنيا، وتحولت الأسرة الكبيرة برئاسة الجد إلى أسر صغيرة متباعدة، وجاء الإنترنت ليزيد أفراد الأسرة تباعداً وانفصالاً نفسياً واجتماعياً. وهكذا انحسرت ملامح تراثنا غير المادي من عادات وتقاليد لمصلحة عادات جديدة تلائم التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك الحال بالنسبة لبعض اللهجات، واللغات، والفنون الأدائية كالرقص الشعبي، والموسيقى التقليدية، والعروض والمهرجانات، والغناء والأهازيج، وأنماط الزي أو الملبس، وجميعها أصابها ما أصاب غيرها من مفردات التراث الثقافي غير المادي، من تغيير أو تشويه أو اختفاء نتيجة ما حدث للحياة المعاصرة من تطورات في نواحي الحياة المختلفة.

سبل الحفاظ على التراث بأشكاله المختلفة:

وإدراكاً لأهمية هذا التراث وقيمته، ووعياً بخطورة ما يتعرض له من مهددات، ومواجهةً لما يتعرض له من تحديات تهدد بقاءه، كان الحفاظ عليه هو الضرورة التي لا بد منها. وكما تتفق المهددات وطبيعة التراث، فإن إسترتيجيات الحفاظ أيضاً تتفق وطبيعة هذا التراث أو نوعيته، فيأخذ الحفاظ على التراث المادي أشكالاً عديدة، منها: الترميم، والعلاج، والحفظ والإبقاء، والحماية، والصيانة، وإعادة التركيب أو إعادة البناء والتهيئة. وتتضافر جهود علوم عديدة، كلٌ في تخصصه، وتساهم بنصيب وافر في المحافظة على التراث، ومنها علوم؛ الكيمياء، والفيزياء، والجيولوجيا، والبيولوجي، والهندسة المعمارية وغيرها. وقد يكون من إستراتيجيات الحفاظ على التراث المادي من النوع الوقائي بالتحكم في بيئة الممتلكات التراثية، ومراقبتها، دون التدخل في أي جزء من هذه الممتلكات بإضافة مادة لتثبيتها، أو تقويتها، أو حفظها، أو إزالة جزء منها، وقد يكون من نوع الحفاظ التدخلي ونعني بها التفاعل المباشر بين القائم بالحفاظ، ومواد التراث الثقافي، ولا بد فيه من معرفة عوامل، وأسباب التلف، وإدراك طبيعة وخواص وتركيب المادة المصنوع منها المعلم التراثي، وكذلك المادة المستخدمة في علاجها وصيانتها. وعادة ما تشمل منهجية الحفاظ على التراث خطوات ومراحل لا بد منها، تبدأ

بتسجيل موارد التراث وتوثيقها، وتحليل مظاهر التلف الذي تعاني منه وتحديد أسبابها، وفهم طبيعة مصادر التراث، وتحديد مكوناته، ومعرفة مادة التراث وخواصها، ثم اتخاذ كافة الإجراءتا التطبيقية التي تكفل الحفاظ عليها، وصيانتها. وقد يكون ذلك عن طريق الاهتمام به، والعمل على تسجيله وتوثيقه، والحفاظ عليه، وإحيائه، وهو ما يمكن أن ينعكس على حاضر الأمة، وسلوكيات أفرادها، كما أن محاولة هدمه، وتشويهه، واجتثاثه، يمثل طمساً لذاكرتها المجتمعية. ويعدّ التراث أيضاً مصدراً من مصادر الدخل القومي بما له من علاقة بالجذب السياحي؛ إضافة إلى كونه مصدراً من مصادر إيجاد فرص العمل. وقد يمثّل توجهاً سياسياً لخدمة أغراض السيطرة، والمسخ الثقافي، وبسط النفوذ السياسي. هذا بالإضافة إلى كونه يشكّل مادة للبحث العلمي بما يملكه من مستودع الخبرات، والتراكم المعرفي، وهو مجال للاتعاظ، والدراسة، ومادة تعليمية للنشء، وسجل معرفي عن التاريخ، والثقافة، وتطور الحضارة والفنون.

الأجراءت الواجب توافرها لحفاظ على التراث الوطن العربى:

وكذلك كان الاهتمام بالتراث غير المادي، وتعهده بالرعاية، والحفاظ عليه واجباً وطنياً وضرورة علمية كونه يمثل ميداناً تلتقي فيه مجموعة من العلوم الاجتماعية، والإنسانية منها علم الأنثروبولوجي، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا،... وغيرها. وتشمل منهجية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي، أو التراث الشعبي، والمواد الفلكلورية، مجموعة من الإجراءات تشمل جمع وتوثيق مواد التراث الثقافي غير المادي، سواء كان جمعاً ميدانياً أم جمعاً من المدونات والكتب، ثم التصنيف إلى الأقسام المتعارف عليها، وهي: العادات والتقاليد، الأدب الشعبي، والمعتقدات والمعارف الشعبية، والفنون الشعبية المختلفة سواء أكانت فنوناً تعبيرية، أو أدائية أو حرفية تشكيلية. ويلي عمليات التصنيف هذه وسائل وطرق الحفاظ الفعلية لمواد التراث الثقافي غير المادي وعرضه، ودراسته وتحليله، ومحاولة إحيائه، وتوظيفه واستثماره، والتوعية به والإعلام عنه.

وبدأت فى الفترة الأخيرة الهيئات الحكومية بالوطن العربى بتنفيذ استراتيجية موسعة لتطوير الحرف والصناعات التقليدية في المملكة بالتعاون مع وزارات المالية، والتجارة والصناعة، والعمل، والاقتصاد والتخطيط، والشئون الاجتماعية، والهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ومجلس الغرف التجارية الصناعية، ووكالة الاثار والمتاحف وبمشاركة خبراء دوليين من المجلس العالمي للحرف ومن بعض الدول ذات الخبرة في هذا المجال

وتأتي هذه الخطوة في اطار سعي هذه الهيئات لتوفير مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين، والحفاظ على التراث الوطني، والاستثمار في تطوير السياحة في الوطن العربى.

وقدمت الهيئات الحكومية العديد من المبادرات لدعم هذا القطاع وتنميته حيث بدأت بتنظيم اسواق للحرف والصناعات التقليدية استقطبت اعدادا كبيرة من الحرفيين في مختلف مناطق الوطن العربى للمشاركة فيها، كما اشرفت على تشكيل فريق عمل يضم عددا من المتخصصين في مختلف الجهات ذات الصلة في القطاعين الحكومي والخاص، وقام الفريق باجراء دراسات ميدانية في عدد من الدول المتميزة في مجال الحرف والصناعات اليدوية وقدم تصورا شاملا لتنمية هذا القطاع.

و لأن الصناعات الحرفية تعتبر ضمن إطار الصناعات الصغيرة فهي تساعد على الحد من البطالة والاستفادة من كافة الموارد البشرية سواء الذكور أو الإناث اللائي يستطعن أداء بعض الأعمال في بيوتهن أو محيطهن كذلك يمكن لكبار السن والمعوقين وغيرهم المشاركة في العملية الإنتاجية في سكناهم مما يعطي مصدراً للدخل بالإضافة الى رفع المعنويات.

الأهداف :

١-أستشراق المستقبل بجوانبهم العلمية والفكرية والتقنية لخدمة الصناعات الثقافية.

٢-وضع بالرنامج مفتوح لمبادرات المتعلقة بالصناعات الثقافية فى الوطن العربى.

٣-دعم عناصر التنوع الثقافى فى الوطن العربى.

٤-تفعيل دور المبدع العربى فى الساحلات الدولية.

المراجع

١-بيومى الشيمى:دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية فى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،.٢٠٠٨

٢-كتاب الدكتور نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية عربية لمستقبل الثقافية العربية وعصر المعلومات.

٣- مقال منشور في جريدة الاتحاد الاشتراكي (المغرب) ٢٠٠٦/٠٢/١١م. حول التراث الثقافي والسياحي بمدينة فاس للأستاذ أحمد الهشميوي.

4- http://www.al-jazirah.com/2015/20151108/wo2.htm

5-http://www.alyaum.com/article/2496097

6-http://www.alyaum.com/article/1026156